تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل بالنسبة الى الازليات والى المجددات باعتبار انها ستجدد وتعلقات حادثة متناهية بالفعل بالنسبة الى المتجددات **قوله** توثر في المقدورات اي بالايجاد والاعدام **قوله** عند تعلقها بها يشير الى ان تعلقات القدرة حادثة وهي طريق المحققين الذين لم يثبتوا التكوين صفة زايدة على القدرة **قوله** والقوة بمعنى القدرة اشارة الى ان ذكرها في المتن بعد القدرة للتنبيه على الترادف ويحتمل ان يريد مع ذلك التنبيه على ورودها معانيا ورد في الكتاب العزيز وصفة الله تعالى بالقدير والقادر والمقتدر وورود وصفه تعالى بالقوي العزيز وبانه تعالى ذو القوة المتين **قوله** والسمع وهو صفة تتعلق بالمسموعات والبصر وهو صفة تتعلق بالمبصرات جار على ما عليه الجمهور من اهل السنة من انهما صفتان زايدتان على العلم ورجهما النقل فانا نعلمهما وعلمنا انهما لا يكونان بالالتين المعروفتين واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما ويكون صفتي السمع والبصر زايدين على صفة العلم قال الكرامية وكذا قال المعتزلة ان معنى الوصف بهما زايد على الوصف بالعلم واولها البعض كالكعبي وابي الحسين البصري بانهما العلم بالمسموعات والمبصرات من حيث التعلق على وجه يناسب ادراكنا المسموعات والمبصرات ولكنه على ما يليق بجلاله تعالى فللعلم على هذا نوعان من التعلق ولم يوصف تعالى بما يشتق من لفظ الشم والذوق واللمس مع ثبوت حكمها له تعالى من الادراك المتعلق بالروايح والمطعوم والملين والخشونة ونحوها على ما يليق به تعالى لعدم ورود النقل بها مع كونها تنبئ عن اتصالات يتعالى الرب سبحانه عنها **قوله** توجب تحصيل احد المقدورين من الفعل والترك بمعنى انها صفة واحدة يتعلق بالفعل تارة وبالترك اخرى لا يقال ان تساوت نسبة الارادة الى التعليقين احتيج الى مخصص اخر غيرها وتسلسل والا فان كان تعلقها باحد الجانبين لذاتها دون الاخر لزم وجوب ذلك الذي تعلق به وسلب الاختيار لانا نقول وجوب الشيء بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه لانه

فرع **قوله** مع استوائ نسبة القدرة الى الكل يفيد تغاير الارادة والقدرة لان الارادة تخصص احد الضدين بالوقوع فليست نسبة غير الواقع اليها مساوية لنسبة الواقع اليها **قوله** وكون الجزاي ومع كون تعلق العلم تابعا للوقوع اي المتابع لتعلق الارادة يفيد تغاير الارادة والعلم خلافا للحكما في قولهم ان ارادته تعالى هي علمه بوجه النظام الاكمل اي يلزم ان يكون عليه العالم حتى يكون على النظام الاكمل وكون العلم تابعا للوقوع معناه انه تعالى يعلم الشيء كما يقع فكانه حكاية عن وقوع الشيء ومعنى كون الوقوع تابعا لتعلق الارادة انه يقع كما يريد تعالى وقوعه لاستحالة في الوجود الخارجي والذي يوضح تغاير العلم التصوري يتعلق بالواقع وغيره والارادة لا تتعلق الا بالواقع والعلم التصديقي بالوقوع فرع الوقوع لانه كالحكاية عنه والوقوع فرع الارادة المخصصة لاحد الطرفين وبهذا يندفع قول الحكما ليس كل عالم تابعا للوقوع انما ذلك في العالم الانفعالي التابع لوجود المعلوم اما العلم الفعلي الذي كلامنا فيه فيصلح ان يكون مخصصا فليتامل وجه الدفع **قوله** وفيما ذكر اي من تراد ف الارادة والمشيئة وان معناها صفة توجب تخصيص احد المقدورين المستفاد ذلك من قوله وهما عبارتان الى اخره وجهة التنبيه على الاول ان ترادفهما ينافي اختلاف معنييهما وجهة التنبيه على الثاني تعريف الارادة بانها صفة توجب الى اخره **قوله** على من زعم ان المشيئة صفة واحدة ازلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث انه حديث والارادة حادثة متعلقة بعدد المرادات كما نقله عنهم في شرح المقاصد **قوله** وعلى من زعم ان معنى ارادته تعالى فعله انه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ومعنى ارادته تعالى فعل غيره انه امر به هو احد الثقلين عن الكعبي وكثير من معتزلة بغداد كما في شرح المقاصد وعبارته وقول الكعبي وكثير من معتزلة بغداد ان ارادته لفعله هو علمه به او كونه غير مكره ولا ساه ولفعل غيره هو الامر به انتهى وتفسير الارادة بانه غير مكره ولا ساه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)